

القواعد القانونية الأمرة في نظام المعاملات المدنية السعودي: دراسة

تأصيلية لحدود سلطان الإرادة

ورقة بحثية مقترحة في القواعد القانونية الأمرة في نظام المعاملات المدنية السعودي

إعداد

عبدالله عبده عقيل

٢٥٢٠٠١٧٥٥

ماجستير القانون الرقمي

القواعد القانونية الأمرة في نظام المعاملات المدنية السعودي: دراسة تأصيلية لحدود سلطان الإرادة

إعداد: عبدالله عبده عقيل

الملخص (Abstract): تُعالج هذه الورقة البحثية أهمية وتأصيل القواعد القانونية الأمرة في نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر عام ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣م. يهدف البحث إلى تحديد طبيعة هذه القواعد التي تمثل حجر الزاوية في حماية النظام العام والآداب، والبحث في المعايير التي اعتمدها النظام لتمييزها عن القواعد المكملّة. كما تسعى الدراسة إلى قياس مدى تأثير هذه القواعد على مبدأ سلطان الإرادة، الذي يُعدّ المبدأ الحاكم للعقود، بهدف إثراء المكتبة القانونية وتوفير دليل عملي للقضاة والمحامين والباحثين في هذا التشريع الحديث والمحوري.

١،١ مقدمة الدراسة (Background and Justification):

يُمثل صدور نظام المعاملات المدنية السعودي نقلة نوعية في المنظومة التشريعية للمملكة، إذ يوفر تقنياً شاملاً للأحكام العامة للالتزامات ومصادرها، ويضع إطاراً واضحاً لجميع التعاملات المدنية، وفي خضم هذه البيئة القانونية المستحدثة، تكتسب القواعد القانونية الأمرة أهمية بالغة، فهي خط الدفاع الأول عن استقرار المجتمع وقيمه الأساسية، إن هذه القواعد تُعدّ الضوابط الإلزامية التي لا يجوز للمتعاقدين الاتفاق على مخالفتها، مما يجعلها الأداة التشريعية لتحديد النطاق المشروع للحرية التعاقدية.

وتنبثق أهمية اختيار هذا الموضوع من الحاجة للتأصيل، حداثة النظام تفرض ضرورة تأصيل هذه القواعد وتحديد مواطنها بوضوح داخل نصوصه، خاصة وأن النظام لم ينص صراحة في كل حالة على أن القاعدة "أمرة" أو "مكملة" التطبيق القضائي يقع على عاتق القضاء عبء التمييز بين القواعد، فهذا البحث يسعى لتقديم معايير واضحة تُعين في عملية التكييف القانوني، وتضمن عدم بطلان العقود إلا في حالات المخالفة الجسيمة للنظام. حماية المتعاقدين: تعمل القواعد الأمرة على تحقيق العدالة التعاقدية ومنع استغلال المتعاقدين، وذلك بوضع قيود على إرادة الطرف الأقوى لضمان عدم إبرام عقود تخالف مقتضيات النظام العام والعدل.

١، ٢ إشكالية البحث (Problem Statement):

تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة حول التساؤلات الجوهرية الآتية:

- ما هي الطبيعة الفنية للقواعد القانونية الأمرة في نظام المعاملات المدنية السعودي؟
- ما هي المعايير المعتمدة لتمييزها عن القواعد المكملة؟
- ما مدى تأثيرها على مبدأ سلطان الإرادة في ضوء نصوص النظام الجديد؟

١، ٣ أهداف الدراسة (Research Objectives):

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - التأصيل النظري لمفهوم القواعد الآمرة وتمييزها عن القواعد المكملّة في سياق نظام المعاملات المدنية السعودي.

٢ - استخلاص المعايير المنهجية المعتمدة في النظام الجديد للتمييز بين نوعي القواعد (الآمرة والمكملة).

٣ - تحليل نماذج تطبيقية لنصوص قانونية آمرة في النظام وتحديد نطاق تطبيقها العملي.

٤ - قياس حدود مبدأ سلطان الإرادة (الحرية التعاقدية) وتأثره بالقيود التي تفرضها القواعد الآمرة.

١، ٣ منهجية الدراسة (Methodology):

تعتمد الدراسة على المنهجين الأساسيين الآتيين:

المنهج التحليلي: لتحليل نصوص ومواد نظام المعاملات المدنية المتعلقة بالالتزامات والعقود، وتفكيك القواعد القانونية لاستخلاص ماهية القواعد الآمرة ومعاييرها.

المنهج الاستنباطي: لاستنتاج القواعد العامة والأحكام الكلية التي تحكم التمييز بين نوعي القواعد، وقياس الأثر المترتب على مخالفة القواعد الآمرة.

٥. هيكلية الدراسة (Research Structure):

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها، سيتم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، على النحو

التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للقواعد الآمرة ومعايير التمييز في نظام المعاملات المدنية.

ويتناول ماهية القواعد الآمرة، ودورها في حماية النظام العام، والمعايير النظامية والفقهية المعتمدة للتمييز بينها وبين القواعد المكملّة.

الفصل الثاني: النطاق التطبيقي للقواعد الآمرة وأثرها على مبدأ سلطان الإرادة.

ويستعرض نماذج تطبيقية للقواعد الآمرة (كأحكام الأهلية، ومحل العقد، والسبب غير المشروع)، ويحلل الأثر المترتب على مخالفتها (البطلان)، وقيس الحدود الفعلية للإرادة التعاقدية.